نشرة صحفية • نشرة صحفية • نشرة صحفية

الخميس، ١٤ حزيران/يونيو ٢٠١٢
للنشر الفوري

توصية جديدة صادرة عن منظمة العمل الدولية
تدعو إلى إتاحة أرضية الحماية الإجتماعية أمام الجميع

تهدف التوصية التاريخية إلى توسيع نطاق الرعاية الصحية الأساسية وأمن الدخل الأساسي أمام الملايين من الأفراد في العالم.

جنيف (أخبار م ع د) – في ضوء وجود أكثر من خمسة مليارات شخص يفتقرون إلى الضمان الإجتماعي المناسب، يدعو المعيار الدولي الجديد الخاص بالعمل والصادر عن مؤتمر العمل الدولي إلى إتاحة الرعاية الصحية والمنافع الأساسية أمام الأفراد إلى جانب ضمان الدخل الأساسي، وهي مكوّنات أرضية الحماية الإجتماعية الوطنية.

ومن شأن الحماية الإجتماعية الأساسية أي ضمان الرعاية الصحية الأساسية وأمن الدخل الأساسي طوال الحياة أن تساهم في التخفيف من وطأة الفقر وعدم المساواة والإعتلالات الصحية والوفيات المبكرة.

"لقد أثبتت الحماية الإجتماعية فعاليتها في التصدي للأزمة، فهي تحمي وتمكّن الأفراد وتساهم في تعزيز الطلب الإقتصادي وتسريع عجلة الإنتعاش. وهي تشكّل أيضاً أحد مداميك النمو الإقتصادي المستدام والتشاركي"، بحسب المدير العام لمنظمة العمل الدولية خوان سومافيا.

تناشد التوصية البلدان تنفيذ أرضيات الحماية الإجتماعية في أقرب وقت ممكن في إطار عمليات التنمية الوطنية. وتكثر الأمثلة الإيجابية في أميركا اللاتينية وآسيا وأفريقيا حيث نجحت البلدان في تنفيذ كامل الأرضية أو على الأقل العناصر الأساسية منها. وتشير هذه الأمثلة إلى إتاحية الحماية الإجتماعية أمام الجميع في كل مكان تقريباً.

كما تدعو التوصية الجديدة بصراحة إلى وجوب استفادة الأفراد العاملين في الإقتصاد المنظم وغير المنظم من الضمان الإجتماعي. وبالتالي، يجب أن يساهم الضمان الإجتماعي في دعم نمو الإستخدام النظامي والتخفيف من الأنشطة الإقتصادية غير النظامية.

إلى ذلك، يوجّه معيار العمل الجديد رسالة قوية إلى العالم من أجل توسيع نطاق أنظمة الحماية الإجتماعية بالرغم من استمرار الأزمة الإقتصادية، أي إتاحة مستويات أعلى من الضمان الإجتماعي بموجب القوانين الوطنية أمام أكبر عدد ممكن من الأفراد فور توافر الظروف القطرية المناسبة لذلك.

كما تشجّع التوصية البلدان على إنشاء أرضيات الحماية الإجتماعية "بصفتها عنصراً أساسياً من عناصر أنظمة الضمان الإجتماعي الوطنية" وكجزء من خطط التنمية الإجتماعية والإقتصادية والبيئية.

ارسكو سنتر
شارع جوستنيان - القنطاري
ص.ب. ٤٠٨٨ - ١١ رياض الصلح ٢١٥٠ - ١١٠٧
بيروت - لبنان
هاتف: ٠٠ ٧٥٢٤٠٠ ١ ٩٦١+
فاكس: ٠٥ ٧٥٢٤٠٥ ١ ٩٦١+
www.ilo.org/arabstates

أما البلدان التي يتعذّر عليها تحمّل كلفة إجراءات الحماية الإجتماعية الأساسية فتستطيع طلب التعاون والدعم الدوليين من أجل استكمال جهودها.

تُعتبر التوصية الجديدة الصادرة عن منظمة العمل الدولية أول توصية مستقلة تم التصويت عليها بشأن الضمان الإجتماعي خلال ٦٨ عاماً. وهي تأتي بعد ٢٤ عاماً من مناقشة آخر صك قانوني بشأن الحماية الإجتماعية من جانب المندوبين عن الحكومات والعمال وأصحاب العمل في العام ١٩٨٨. وفي شهر نوفمبر الماضي، إعترف زعماء مجموعة العشرين في اجتماع كان "بأهمية الإستثمار في أرضيات الحماية الإجتماعية الوطنية".

"تُعتبر هذه التوصية إنجازاً على مستوى السياسات الإجتماعية العالمية. وقد تكون أرضيات الحماية الإجتماعية الوطنية أداة أساسية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الصادرة عن الأمم المتحدة"، بحسب ما خلُص إليه مايكل سيشون، مدير قسم الضمان الإجتماعي لدى منظمة العمل الدولية.

******